A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/305
27 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٤٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٢	٣
ثانيا - استعراض عام لأنشطة المتابعة التي استهلت في عام ١٩٩٧	٣ - ٣٤	٣
ألف- مبادرات الحكومات الوطنية	٣ - ٩	٣
باء - تعبئة الموارد المالية	١٠ - ١٤	٥
جيم- إجراءات أخرى اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧	١٥ - ١٧	٦
دال - الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة	١٨ - ٢٧	٧
هاء - المجتمع المدني	٢٨ - ٣٤	١٠
ثالثا - الموضوع ذو الأولوية لعام ١٩٩٧: العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة	٣٥ - ٥٢	١٢
ألف- لجنة التنمية الاجتماعية	٣٥ - ٤١	١٢
باء - مبادرات أخرى في مجال العمالة	٤٢ - ٤٨	١٤

* A/52/150 و Corr.1.

160997 150997 97-22755

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
جيم- التقييم العام لتنفيذ الالتزام ٣ لمؤتمر القمة المتعلق بزيادة العمالة المنتجة وتخفيض البطالة	٤٩ - ٥٢	١٥
رابعا - التحضير للدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية	٥٣ - ٥٤	١٧
خامسا - عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	٥٥ - ٥٩	١٧
المرفق- مبادرات الحكومات الوطنية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية		٢١

أولا - مقدمة

١ - عـُقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، عملا بقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي قررت فيه الجمعية العامة عقد مؤتمر للقمة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات. واعتمد المؤتمر إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[١] وبرنامج عمل كوبنهاغن[٢] اللذين أيدتهما الجمعية في قرارها ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢ - واعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٠٢/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في دورتها الحادية والخمسين، الذي طلبت فيه، ضمن جملة أمور، أن يقدم الأمين العام لها في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، ومن الجدير بالذكر أن الأمين العام قدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين (A/51/348). ويتضمن التقرير الحالي معلومات انتقائية بشأن المبادرات والأنشطة المنفذة منذ إصدار ذلك التقرير، مع مراعاة أن كثيرا من المبادرات والتوصيات التي تضمنها التقرير السابق ذات طابع مستمر. كما ينبغي أيضا قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (A/52/315) الذي سيعرض أيضا على الجمعية العامة في دورتها الحالية.

ثانيا - استعراض عام لأنشطة المتابعة التي استهلت في عام ١٩٩٧

ألف - مبادرات الحكومات الوطنية

٣ - سلم رؤساء الدول والحكومات بأن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية الاجتماعية وتنفيذ الالتزامات المعقودة في كوبنهاغن تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات وذلك بالرغم من أن التعاون الدولي والمساعدة الدولية ضروريان لتنفيذها على النحو الأوفى. وكررت الجمعية العامة في قراريها ١٦١/٥٠ و ٢٠٢/٥١ دعوة مؤتمر القمة للحكومات إلى تحديد أهداف وغايات محددة زمنيا من أجل تخفيف حدة الفقر الشامل والقضاء على الفقر المدقع وتوسيع نطاق العمالة والتقليل من البطالة وتعزيز التكامل الاجتماعي ضمن كل سياق وطني، وأن تقيم على أساس منتظم التقدم المحرز على الصعيد الوطني صوب تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وقد يكون ذلك في شكل تقارير وطنية دورية توجز ما يتحقق من نجاح كما توجز المشاكل والعراقيل وتقدم تلك المعلومات إلى لجنة التنمية الاجتماعية على أساس طوعي.

٤ - ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/51/348) قدمت البلدان معلومات إضافية سواء كان ذلك في أثناء نظر الجمعية العامة للبند المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة في دورتها الحادية والخمسين أو في أثناء الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية. فضلا عن تقديم تلك المعلومات الإضافية في رسائل موجهة إلى الأمين العام، وتغطي المعلومات الترتيبات الإدارية التي وضعتها الحكومات من قبيل تحديد مراكز التنسيق وإنشاء اللجان بأنواعها إضافة إلى اتخاذ تدابير موضوعية كوضع السياسات بالتفصيل وصياغة البرامج وتنظيم الحلقات الدراسية مثل حلقات كوبنهاغن الدراسية عن التقدم الاجتماعي

التي نظمتها الدانمرك، التي استضافت حكومتها مؤتمر القمة، من أجل إثراء النقاش وصياغة مفاهيم واستراتيجيات مشتركة بشأن القضايا التي عالجها مؤتمر القمة. وترد هذه الأمثلة وغيرها على المبادرات الوطنية في المرفق لهذا التقرير.

٥ - وفيما يتعلق بالمتابعة على الصعيد الإقليمي، جددت الجمعية العامة في دورتيها الخمسين والحادية والخمسين على حد سواء دعوة مؤتمر القمة إلى اللجان الإقليمية لكي تقوم في إطار ولاياتها وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمصارف الإقليمية بعقد اجتماع كل سنتين على مستوى سياسي رفيع، لاستعراض التقدم المحرز بصدد تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

٦ - وفي الفترة من ٦ إلى ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ساو بولو المؤتمر الإقليمي الأول لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وحضر المؤتمر، الذي كان يمثل استمرارا للجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة لمتابعة الالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن، الدول الأعضاء في اللجنة ومراقبون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول التي لها مركز المراقب لدى الأمم المتحدة وممثلون عن الأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إضافة إلى ضيوف من جميع قطاعات المجتمع. وقدّمت البلدان المشتركة تقارير عن تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في أثناء مؤتمر القمة وعُقد اجتماع مائدة مستديرة وزاري بشأن إدارة الاقتصاد الكلي وأثره على الفقر كما نُظمت مناقشات للأفرقة عن ثلاثة من المواضيع الرئيسية التي عالجها مؤتمر القمة. وقدمت أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وثيقة معنونة "فجوة في مجال الانصاف، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر القمة الاجتماعي" تضمنت تحليلا تشخيصيا للحالة الاجتماعية في بلدان المنطقة وموجزا للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في المنطقة؛ والاقتراحات المتعلقة بالسياسة من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة.

٧ - واعتمد المؤتمر توافق آراء ساو بولو الذي جددت فيه البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التزامها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها في كوبنهاغن، واتفقت ضمن جملة أمور، على منح الأولوية للقضايا المتعلقة بالبرنامج الاجتماعي وضمان تخصيص موارد كافية لإدماج الإنصاف الاجتماعي في مجال النمو وضمان أن تكون التنمية الاجتماعية أولوية من أولويات الدولة بحيث لا تتطلب فقط اتخاذ إجراء حكومي ملائم وإنما أيضا مشاركة مستمرة من المجتمع المدني، وتكثيف التكامل بين معدلات النمو العالية والمستقرة والتنمية البشرية، وتعزيز دور السياسات الاجتماعية بوصفها سياسات للدولة من أجل تحقيق مستويات عليا للإنصاف الاجتماعي والتكامل الاجتماعي وضمان تكامل النهج في أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية للمعلومات عن التجارب الناجحة في مجال السياسة الاجتماعية. وأخيرا، طلبت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أمانة اللجنة عقد اجتماع آخر خلال سنتين لتحليل التقدم المحرز والعراقيل التي لا تزال تواجه التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي. ورحّب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٥٦/١٩٩٧ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، الذي اتخذه في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧، بعقد ذلك الاجتماع وأعرب عن تقديره لتوافق آراء ساو بولو ودعا المناطق الأخرى إلى عقد اجتماعات التقييم الخاصة بها بشأن مؤتمر القمة.

٨ - وستعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المؤتمر الوزاري الخامس لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية الاجتماعية في مانيلا، في الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد الوطني والإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنمية الاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في سياق برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والنظر في السبل الكفيلة بتعجيل برنامج العمل الإقليمي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٩ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، قررت حكومة النمسا استضافة اجتماع لفريق من الخبراء يُعنى بمشاكل العمالة يعقد في شباط/فبراير ١٩٩٨ وذلك كمتابعة لأعمال مؤتمر القمة.

باء - تعبئة الموارد المالية

١٠ - أقرت الجمعية العامة، في قرارها ١٦١/٥٠، بأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن يتطلب تعبئة موارد مالية على الصعيدين الوطني والدولي. وشددت الجمعية في قرارها ٢٠٢/٥١ على أهمية تشجيع المبادرات الوطنية من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك توفير الائتمان، بين أمور أخرى، للناس الذين يعيشون في فقر ولا سيما النساء، على غرار ما يفعله مصرف غرامين في بنغلاديش فيما يتعلق بالعمالة الذاتية وتوليد الدخل لمعالجة مشكلة تأنيث الفقر ولاحظت باهتمام مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة الذي سيعقد في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ١٩٩٧.

١١ - وحضر مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص من ١٣٧ بلدا. وبدأ إعلان مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة حملة تستمر لمدة تسع سنوات في جهد لتوسيع نطاق الائتمانات من أجل العمالة الذاتية وتوفير خدمات مالية وتجارية أخرى لمائة مليون من أفقر أسر العالم، ولا سيما النساء في تلك الأسر بحلول عام ٢٠٠٥. وأقر مؤتمر القمة أيضا بأن بناء المؤسسات القادرة على تقديم خدمات التمويل الصغير ليس سوى استراتيجية واحدة فقط من مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر.

١٢ - وعلى إثر مؤتمر القمة للائتمانات الصغيرة، انعقد في الأمم المتحدة اجتماع لمدة يوم واحد، لمناقشة الصلة بين الحصول على الائتمانات والقضاء على الفقر في أفريقيا. وناقشت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الطريقة التي بفضلها يمكن تحسين فرص الحصول على ائتمانات الفقراء في أفريقيا ولا سيما المرأة من المشاركة بنشاط في عملية التنمية، ومن ثم يحرروا أنفسهم من الفقر. وبعض المواضيع التي تمت مناقشتها هي: الأثر الذي يمكن أن يحدثه الحصول على الائتمانات الصغيرة في الأمن

الغذائي وتمكين المرأة اقتصاديا والعمالة والعمالة الذاتية فضلا عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما جرت دراسة سبل ربط النظم المصرفية التقليدية بشبكات الائتمانات الصغيرة لتسهيل حصول الفقراء على الائتمانات.

١٣ - وفيما يتعلق بمسألة أثر برامج التكيف الهيكلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ بقرار اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي والمتعلق بجعل مرفق التكيف الهيكلي المعزز مرفقا دائما. بيد أن المجلس دعا إلى بذل مزيد من الجهود الكفيلة بتضمين برامج التكيف المدعومة دوليا، بما فيها البرامج التي يدعمها مرفق التكيف الهيكلي المعزز، تدابير السلامة الاجتماعية وإعادة التشكيل الهيكلي للإنفاق العام، بما في ذلك زيادة الإنفاق في مجال التعليم الابتدائي والخدمات الصحية الأولية تمشيا مع توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وذكر المجلس كذلك أن سرعة وتسلسل هذه البرامج والضمانات الكفيلة بتحقيق الإنصاف الاجتماعي يتسمان بأهمية بالغة من أجل إنجاحها.

١٤ - وفي الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧، قدم الأمين العام تقريرا أيضا عن الأفكار الجديدة والمبتكرة لتدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات والأولويات المتفق عليها عالميا (A/52/203-E/1997/85). وأعد التقرير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستند إلى الافتراض بأن الأموال التي سيتم تدبيرها بهذه الطريقة لا ينبغي النظر إليها بوصفها مصدرا لتمويل الميزانية العادية أو ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهو يناقش الشراكات العامة - الخاصة في تعبئة التمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية وتغطية المصاريف والرسوم الوطنية مع الاستعانة بخاصة بالتجارب الوطنية المكتسبة خلال السنوات القليلة الماضية في مجال حماية البيئة. وقُدمت توصيات محددة لكي ينظر فيها المجلس. وبعد أن أجرى المجلس مداولات أحاط علما في مقرره ٣١٣/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ بتقرير الأمين العام.

جيم - اجراءات أخرى اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧

١٥ - أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من اجتماعاته المعقود في الفترة من ٢ الى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ استعراضا شاملا لموضوع "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة". وكان معروضا عليه تقرير الأمين العام (E/1997/67). وأقر المجلس في وقت لاحق الاستنتاجات المتفق عليها (انظر E/1997/L.56) بشأن الموضوع الذي وفر، في جملة أمور، إطارا للتعاون الدولي والسياسات الوطنية ولدور منظومة الأمم المتحدة. وتناولت الاستنتاجات أيضا مسائل متعلقة بالسياسات، بما في ذلك ضرورة اجراء حوار دولي بشأن المسائل المتعلقة بوضوح بالسياسات؛ والقلق من التهميش الذي يواجهه العديد من البلدان النامية، وأقل البلدان نموا والفئات المستضعفة في سياق عولمة الاقتصاد العالمي؛ وأهمية عكس اتجاه الانخفاض العام في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وبلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا في أقرب وقت ممكن؛ والضرورة الملحة لإيجاد حلول فعالة وعادلة وإنمائية المنحى ووطيدة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون للبلدان النامية؛ وأهمية

السياسات الاقتصادية الكلية السليمة التي لا تزال إحدى المكونات الأساسية لمنع التقلب، ولا سيما في الأسواق المالية الدولية؛ والأهمية الخاصة لنمو الاستثمارات المباشرة الأجنبية في البلدان النامية؛ وضرورة وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح ويستند الى القوانين ويكون عادلا وآمنا وغير تمييزي، وشفافا ويمكن التنبؤ به بوصفه عنصرا رئيسيا في تهيئة بيئة تمكينية للتنمية.

١٦ - وفي مجال القضاء على الفقر، نظر المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ في تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها لجزء التنسيق من اجتماعات المجلس لعام ١٩٩٦ المتعلق بالتنسيق الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (A/1997/58)، واتخذ القرار ١٩٩٧/٦٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن "القضاء على الفقر"، الذي أعاد فيه التأكيد على أن هدف القضاء على الفقر في العالم هو ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية؛ ورحب بالخطوات التي سبق واتخذتها اللجان الفنية، ولا سيما لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة، لتنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بتنسيق البرامج المتعددة السنوات للجان الفنية والمتصلة بالقضاء على الفقر؛ وقرر إجراء استعراض عام في عام ١٩٩٩ لموضوع القضاء على الفقر من أجل المساهمة في الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لغرض إجراء استعراض عام لمؤتمر القمة وفي استعراض الخمس سنوات لمنهاج عمل بيجين.

١٧ - واتخذ المجلس أيضا القرار ١٩٩٧/٦١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية، الذي أعاد فيه التأكيد، في جملة أمور، على ضرورة مواصلة كفالة المواءمة والتنسيق بين جداول أعمال وبرامج عمل اللجان الفنية من خلال تشجيع إجراء تقسيم أوضح للعمل فيما بينها وتوفير توجيه أوضح لها فيما يتعلق بالسياسات؛ وأكد أهمية كفالة أن تعتمد التقارير الصادرة عن متابعة المؤتمرات والمقدمة للمجلس ولجانه الفنية على الخبرات المكتسبة على جميع الصعد؛ وشدد أيضا لهذا الغرض على ضرورة تعزيز التعاون في مجال إعداد هذه التقارير بين الإدارات المختصة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة.

دال - الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة

١٨ - تقع مسؤولية المساعدة في تنفيذ متابعة مؤتمر القمة وتقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة على عاتق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المنشأة حديثا. وعهد إلى الإدارة أيضا بدور المنسق لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وستواصل الإدارة العمل مع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مجال تقديم المساعدة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وقد اتخذت مبادرات من قبيل تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية والمشاركة فيها، وإجراء بحوث بشأن مواضيع تناولها مؤتمر القمة، وسوف تتخذ مبادرات أكثر. وفي الوقت نفسه، يواصل الأمين العام حواره مع رؤساء الدول والحكومات، ودعوتهم لزيادة زخم تنفيذ ما تم التوصل اليه من التزامات في كوبنهاغن وحثهم على استعمال دورات لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي والجمعية العامة، وعن طريق اللجان أيضا، للإبلاغ عما تحقق من نجاحات وما يجابه من مشاكل وعقبات في مجال تنفيذ هذه الالتزامات.

١٩ - ومما يذكر أن لجنة التنسيق الإدارية أنشأت في عام ١٩٩٥ ثلاث فرق عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات (للخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع؛ وللعمالة وموارد الرزق المستدامة؛ وللبيئة التمكينية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية)، واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين لتقديم دعم متماسك على نطاق المنظومة للإجراءات الوطنية، ولمتابعة قرارات المؤتمرات الدولية الأخيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما، بما في ذلك، على وجه التحديد، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢٠ - وقد أتيحت الفرصة لأعضاء لجنة التنمية الاجتماعية للاطلاع على أعمال هذه الهيئات من قبل رئيس كل منها وذلك في الدورة الاستثنائية التي عقدتها اللجنة في عام ١٩٩٦ وفي دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٩٧. وقد ورد موجز الرئيس عن الحوارين في تقريري اللجنة عنهما المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٣]. ويرد سرد لأعمال فرق العمل الخاصة واللجنة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك العناصر المتصلة خصيصا بأنشطة متابعة مؤتمر القمة، في تقرير الأمين العام عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية (A/1997/73) المقدم للمجلس. وأكد المجلس، في قراره ٦١/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، ضرورة أن تكفل لجنة التنسيق الإدارية توفير دعم فعال مشترك بين الوكالات لأعمال الهيئات الحكومية الدولية التي تتعامل مع متابعة المؤتمرات، بما في ذلك المجلس ولجانه الفنية، وأن يجري على نحو منتظم تحديث واستطلاع ردود الفعل بشأن دمج أعمال الفرق الخاصة على الصعيد القطري؛ وإطلاع المجلس بالكامل بما قامت به لجنة التنسيق الإدارية من أعمال واتخذته من قرارات بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية.

٢١ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة البلدان في مجال متابعة التزامات مؤتمر القمة بالقضاء على الفقر على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. واشتملت النتائج الهامة على زيادة عملية دمج الجنسين في الأنشطة الرئيسية لبرمجة التنمية، وزيادة الإمكانيات المتاحة للبرنامج الإنمائي للمشاركة في تنمية قطاعات المالية الجزئية كإحدى أدوات تخفيف حدة الفقر، والعمالة الذاتية والإدماج الاجتماعي للفئات المستبعدة، ولتوسيع القاعدة المؤسسية لتعاون منظمات المجتمع المدني مع منظومة الأمم المتحدة.

٢٢ - وقد كُرس "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧" لتحليل الفقر في العالم، بما في ذلك إيراد اقتراحات بشأن إيجاد طرق جديدة لقياسه (المؤشر الجديد للفقر البشري) وإطار لمكافحته. ويعمل البرنامج الإنمائي، بدعم إضافي من مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر (وهو برنامج لعدة مانحين بدأ عقب مؤتمر القمة مباشرة) مع أكثر من ٨٠ بلدا في مجال دعم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر في مختلف مراحل إعدادها. وقام البرنامج الإنمائي أيضا، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة

للسكان، بجهود في عدة بلدان لتقصي إمكانية تشجيع اتفاقات ٢٠/٢٠. كما يشارك أيضا في تخطيط "المرحلة الثانية" من اللقاء الدولي كتتمة لاجتماع أوسلو لعام ١٩٩٦ الذي عقدته حكومة النرويج بشأن مبادرة ٢٠/٢٠.

٢٣ - وشارك البرنامج الإنمائي بنشاط في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعمالة وموارد الرزق المستدامة، برئاسة منظمة العمل الدولية، وقاد اثنين من الاستعراضات القطرية السبعة وأعد مذكرة بشأن تنفيذ مفهوم "موارد الرزق المستدامة". ويمكن لنهج موارد الرزق المستدامة أن يوفر هيكلا إضافيا لاستراتيجيات العمالة/موارد الرزق، فيسمح بتحليل وتحديد للسياسات أكثر حساسية بالنسبة لأولئك الذين يعيشون فعلا في حالة فقر. ويبرز في هذا السياق برنامج Micro Start التجريبي للبرنامج الإنمائي، والذي صمم من أجل مواجهة التطورات السريعة في قطاع المالية الجزئية. ويقدم برنامج Micro Start دعما مؤسسيا وماليا لمؤسسات وشبكات المالية الجزئية في ٢٥ بلدا تجريبيا، فيزيد بذلك الوصول المباشر للخدمات المالية والاعتماد على القدرة الاقتصادية المحلية للفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة.

٢٤ - ودعم البرنامج الإنمائي أيضا مشروعا يتعلق بالاستبعاد الاجتماعي ويقوم بتحليل العمليات والأنماط التي تحول دون مشاركة الناس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعهم. كما تناول مسألة نوع السياسات المطلوبة لتشجيع الإدماج الاجتماعي للفئات المستبعدة. ويقوم البرنامج الإنمائي حاليا، بناء على نتائج المشروع، بتقصي السبل التي يمكن من خلالها لتحليل الاستبعاد أن يجعل استراتيجيات مكافحة الفقر أكثر فعالية. كما يجري استخدام مسائل الاستبعاد وتفسخ الروابط الاجتماعية لتحليل وتطوير توجيهات متعلقة بالسياسات والبرامج لمعرفة كيف يمكن للبرامج الإنمائية أن تساهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي في مجتمعات مزقها النزاع الأهلي والعنف.

٢٥ - وعين مكتب العمل الدولي كمنظم مهام مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن إعداد تقرير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية المعنون: "العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة" (E/CN.5/1997/3)، الذي قُدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والثلاثين. ويتضمن التقرير، الموصوف في الفرع الثالث أدناه، عددا من التوصيات كي تنظر فيها اللجنة وتناقشها. كما أن تقرير العمالة العالمية لعامي ١٩٩٦/١٩٩٧ الذي نشره مكتب العمل الدولي يوفر أساسا لعدد من المناقشات حول الموضوع، بما في ذلك حلقة دراسية نظمتها الأمانة العامة (انظر الفقرات ٤٢ إلى ٤٨ أدناه).

٢٦ - وترأس مكتب العمل الدولي أيضا فرقة العمل المعنية بالعمالة وموارد الرزق المستدامة التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وتم الاضطلاع على الصعيد القطري بعدد من الاستعراضات الشاملة المتعلقة بالعمالة، وشمل إطار هذه الاستعراضات الملامح الرئيسية التي تؤثر على مستوى ونوعية العمالة، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية الوطنية التي تغطي مسائل من قبيل تنمية المدخرات والاستثمار والمشاريع التجارية؛ وسياسات ومؤسسات سوق العمل؛ وعملية صنع السياسات الديمقراطية والحوار الاجتماعي؛ والتمييز بين الجنسين وعمل الأطفال؛ والتجارة والتدفقات الرأسمالية وحركات الهجرة. وقد

أجريت هذه الاستعراضات القطرية في هنغاريا ونيبال واندونيسيا والمغرب وزامبيا وموزامبيق وشيلي واستكملت في شباط/فبراير ١٩٩٧. وأعدت فرقة العمل مجموعة مبادئ توجيهية مؤلفة من ١٥ نقطة جاء فيها أن هناك ضرورة لإنشاء إطار سليم للسياسات الاقتصادية الكلية؛ وأنه لا بد من إعطاء الأولوية لما يُبذل من جهود لتوسيع نطاق العمالة المنتجة في القطاعين الزراعي وغير الزراعي على السواء؛ وأن المستوى العام للتعليم وللكفاءة التقنية للقوة العاملة له تأثير حيوي على زيادة الإنتاجية والكفاءة والقدرة على المنافسة الدولية؛ وأنه يجب على البلدان أن تصمم وتصوغ بوضوح استراتيجية للعمالة الكاملة وموارد الرزق المستدامة استنادا إلى الحوار الاجتماعي الذي يرافقه أقصى درجة ممكنة من مشاركة منظمات أرباب العمل والعمال؛ وأن هناك حاجة الى وضع استراتيجية شاملة لمواجهة التمييز الذي تعانية المرأة؛ وأن هناك ضرورة لأن تقوم البرامج والسياسات المستهدفة بمعالجة الأشكال الحادة من التدهور البيئي وأن تكفل قابلية التنمية للاستدامة؛ وأنه ينبغي متابعة سياسات التحرير والتكيف الهيكلي بغية تنشيط مساهمة القطاع الخاص مساهمة أكبر، وزيادة اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتحسين استخدام التكنولوجيا ورأس المال.

٢٧ - وعقد البنك الدولي اجتماعين للخبراء على مستوى رفيع في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ لبحث موضوع "رأس المال الاجتماعي"، وذلك كجزء مما يقوم به من أعمال تتعلق بالتنمية المستدامة وقياس ثروة الدول والتي كان مؤتمر القمة الحافز عليها. وإضافة إلى رأس المال الطبيعي، ورأس المال المادي أو المنتج، وعلاوة على فكرة رأس المال البشري المقبولة الآن على نطاق واسع، فإن رأس المال الاجتماعي يشير إلى أداء مختلف المؤسسات لوظائفها والتي تعد ذات أهمية بالغة بالنسبة للرفاه الفردي والاندماج الاجتماعي. ويمكن لرأس المال الاجتماعي أن يستنزف، مثلا، نتيجة للفساد والاغتراب السياسي. ويمكن تعزيزه مثلا بالسلوك الأخلاقي والثقة فيما بين الشركاء الاقتصاديين. كما أن العمل المنطلق من مفهوم رأس المال الاجتماعي من شأنه أن يعزز فهم عملية التنمية وقياسها.

هاء - المجتمع المدني

٢٨ - لقد أكد كل من مؤتمر القمة والجمعية العامة من جديد على الحاجة الى وجود شراكة وتعاون فعالين بين الحكومات والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، والشركاء الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ ومتابعة إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وشجعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٢/٥١، المنظمات غير الحكومية على المشاركة في عمل لجنة التنمية الاجتماعية. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٩٨/١٩٩٧ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، كإجراء مؤقت، أن يدعو المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى مؤتمر القمة الى حضور الدورة السادسة والثلاثين للجنة، شريطة أن تكون تلك المنظمات قد بدأت عملية طلب المركز الاستشاري وفقا لمقرر المجلس ٣١٥/١٩٩٦ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ومن الجدير بالذكر أن تمثيل المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة بلغ أعلى درجة في تاريخ اللجنة.

٢٩ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أدت مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دورا رئيسيا في دعم أنشطة المتابعة لمؤتمر القمة، لتذكير الحكومات بالتزاماتها التي قدمتها في كوبنهاغن وتوعية الرأي العام بشأن أنشطة المتابعة. وفي ذلك الصدد، تم تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية وندوات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وأجريت أنشطة تنفيذية على المستوى الميداني. وترد أدناه بضعة أمثلة على ذلك.

٣٠ - وقد أسهمت رابطة التجاريين المناصرين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في إنشاء مجلس استشاري تجاري دولي. ويقوم المجلس على جمع هيئات حكومية مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومباشري مشاريع من مختلف البلدان للعمل على وضع استراتيجيات مشتركة تهدف الى مكافحة البطالة وتعزيز التقدم والتنمية الاجتماعيين.

٣١ - وقد نظم المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، بالتعاون مع مؤسسة فريدريك أبيرت، منتدى للمنظمات غير الحكومية بشأن البنود المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية قبيل افتتاح دورة اللجنة الخامسة والثلاثين. ويدعم المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية عقد اجتماعات وزارية اقليمية بشأن متابعة مؤتمر القمة بتنظيم منتدى للمنظمات غير الحكومية قبل انعقاد كل اجتماع. وقد عقد مثل هذا الاجتماع في سان باولو، في نيسان/ابريل ١٩٩٧، بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية. ومن المقرر عقد اجتماع آخر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في مانيلا، بالفلبين، بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفضلا عن قيام المجلس بإصدار مجلة التنمية الاجتماعية (Social Development Review)، أنشأ موقعا على شبكة الإنترنيت بشأن التنمية الاجتماعية ومؤتمر القمة.

٣٢ - وفي عام ١٩٩٦، تم الشروع في مبادرة "الرصد الاجتماعي" من قبل مجموعة من المنظمات غير الحكومية لرصد سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية التي صاغتها ونفذتها البلدان لدى تنفيذ مقررات مؤتمر القمة. وفي طبعة عام ١٩٩٧، يجري التأكيد على مسائل كأبعاد الفقر والعولمة ومركز المرأة. كما ورد فيها وصف لإجراءات المتابعة التي اتخذها ٣٥ بلدا. وقد أسهمت المنظمة بفعالية في لجنة التنمية الاجتماعية وتواصل جهودها كي تعمل بنشاط في ميدان التنمية الاجتماعية، وتجمع الإحصاءات والبيانات للتحليل والمقارنة بين التقارير الوطنية. وسينظم نظام الرصد الاجتماعي حلقة عمل بشأن المؤشرات الاجتماعية، وذلك في مونتفيديو في نهاية آب/أغسطس بهدف استكمال ما يتعلق بهذه المؤشرات من منهجية وأدوات، كي تعزز كفاءة منظمات المجتمع المدني في مجال أنشطة الرصد التي تقوم بها.

٣٣ - وفي أيار/مايو ١٩٧٧، عقد الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ندوة بشأن التعديل الهيكلي، والعولمة، وإيجاد العمالة، في داكار. وقد حضر هذه الندوة ما يربو على ١٠٠ من زعماء النقابات من المنطقة الافريقية، وكانت صورة مصغرة لأجزاء هامة من الحوار الإنمائي وآثاره في مجتمعات البلدان الافريقية واقتصاداتها. كما حضر هذا الاجتماع ممثلون عن منظومة الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الافريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٣٤ - ونظم الاتحاد الأوروبي لرعاية المسنين مؤتمرا عن "القضاء على الفقر في سن الشيخوخة"، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، في سياق السنة الدولية للقضاء على الفقر. وقد اعتبر هذا المؤتمر أيضا متابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونشاطا تحضيريا للسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩.

ثالثا - الموضوع ذو الأولوية لعام ١٩٩٧: العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة

ألف - لجنة التنمية الاجتماعية

٣٥ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٧/١٩٩٦، المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، أن تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية، بصفتها لجنة فنية تابعة للمجلس، بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وقرر زيادة عدد أعضاء اللجنة من ٣٢ إلى ٤٦، وأن تصبح اجتماعاتها سنوية. كما اتخذ المجلس قرارا بشأن هيكل جديد لجدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها المتعدد السنوات للأعوام ١٩٩٧ ٢٠٠٠، ومع إدراج موضوع "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" بوصفه البند الموضوعي فيه.

٣٦ - وقد عقدت الدورة الخامسة والثلاثون للجنة في نيويورك في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير الى ٦ آذار/مارس ١٩٩٧، ونظرت في الموضوع ذي الأولوية المعنون "العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة"، بثلاثة مواضيع محددة هي: (أ) محورية العمالة في صوغ السياسات، بما في ذلك الاعتراف على نحو أوسع بالعمل والعمالة؛ (ب) تحسين إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية والهياكل الأساسية؛ (ج) تعزيز نوعية العمل والعمالة. وكي تنظر اللجنة في هذا الموضوع ذي الأولوية، كان معروضا عليها تقرير الأمين العام الذي تم إعداده بالتعاون مع مكتب العمل الدولي، مع إسهامات من منظومة الأمم المتحدة (E/CN.5/1997/3).

٣٧ - ولوحظ أنه خلال العقدين الماضيين، استعيض عن هدف العمالة الكاملة بالاهتمام باحتواء التضخم، والإنفاق العام، وحالات العجز المالي، فتمخضت عن ذلك زيادة في البطالة والعمالة الناقصة في معظم البلدان. ودعت الدورة إلى الأخذ بمزيد من الأولويات المتوازنة التي تضع نمو العمالة في مركز صنع السياسة الاقتصادية والاجتماعية دون الاستغناء عن الأهداف العامة الأخرى تلك. كما لاحظ التقرير أن "تحقيق مستويات عالية ومنتجة من العمالة .... وسيلة أساسية لمكافحة الفقر وكفالة العدالة وتلبية طموحات الأفراد للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وللحفاظ على الترابط الاجتماعي" (E/CN.5/1997/3، الفقرة ٦).

٣٨ - ومن بين التوصيات التي قدمت في التقرير التأكيد على أهمية زيادة معدلات النمو الاقتصادي بغية زيادة معدل نمو العمالة، والاعتراف بأن ذلك يتطلب استقرارا سياسيا واجتماعيا واستقرارا في مجال الاقتصاد الكلي؛ وأهمية التخفيف من حالات الإفراط في استراتيجيات التعديل الهيكلي؛ والإقرار بأنه بالنسبة لبعض البلدان "قد يكون هناك مبرر لاتباع نهج أكثر تدرجا وانتقائية إزاء تحرير التجارة" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥)؛ وأهمية الحوافز المتعلقة بالسياسة لمقابلة الإخفاق في السوق.

٣٩ - واعتمدت اللجنة فيما بعد القرار ٢/٣٥[٤] الذي يحتوي مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها بشأن العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة، وقررت أن تحيلها إلى الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٧. وبالرغم من أن الكثير من الاستنتاجات كررت الالتزامات التي قدمت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يمكن ملاحظة الالتزامات الجديدة أو المعززة التالية. فقد اعترفت اللجنة بأهمية ما يلي:

(أ) إتاحة فرص العمل الكامل والمنتج والمدفوع عنه أجر مناسب وكاف، والمكفولة فيه حرية الاختيار، كهدف رئيسي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) تحديد أهداف وغايات محكومة بمهل زمنية من أجل التوسع في العمالة وخفض البطالة؛

(ج) زيادة إنتاجية القطاع غير الرسمي في الريف والحضر عن طريق تحسين الوصول إلى الائتمان والأراضي الخصبة والمدخلات الإنتاجية والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات المعلومات والإرشاد؛

(د) تحقيق التوازن في سياسات الاقتصاد الكلي لكفالة نمو العمالة واستقرار الأسعار وانخفاض أسعار الفائدة؛

(هـ) تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وتوسيع فرص الحصول عليها إلى أقصى حد ممكن لتحسين الرفاه وزيادة فرص العمل؛

(و) تشجيع التعليم الدائم بدءا بالتعليم الأساسي واستمرارا بإتاحة فرص مواصلة التعليم والتدريب وتنمية المهارات؛

(ز) تشجيع ترتيبات أوقات العمل المرنة، مثل اقتسام الوظائف وعدم التفرغ، لزيادة تكافؤ فرص الحصول على العمل؛

(ح) زيادة النمو الاقتصادي والتعاون الاجتماعي المتعاضد على الصعيد الدولي؛

(ط) تحسين قواعد البيانات الإحصائية للمؤشرات الاجتماعية الرئيسية.

٤٠ - وأخيرا، طلب إلى الأمين العام أن يقوم، في إطار التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بمساعدة لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في توسيع دائرة النقاش بشأن مسائل السياسات المتصلة بالعمالة وتعميقه.

٤١ - وفي أيار/مايو ١٩٩٧، بعث رئيس لجنة التنمية الاجتماعية إلى وزراء العمالة أو العمل برسائل وجه انتباههم الشخصي فيها إلى الاستنتاجات التي اتُفق عليها ودعاهم إلى استخدام تلك الاستنتاجات في مداولاتهم الوطنية المتعلقة بمسألة العمالة وإلى نشر تلك الاستنتاجات على أوسع نطاق ممكن. وقد بُعث أيضا برسائل مماثلة إلى رؤساء الصناديق والبرامج والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة.

باء - مبادرات أخرى في مجال العمالة

٤٢ - كمتابعة للالتزام ٣ لمؤتمر القمة الاجتماعية وهو "تعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية"[٥]، قامت الأمانة العامة بتنظيم حلقة دراسية مدتها يوم واحد عن الاستراتيجية العالمية للعمالة وذلك لمناقشة "تقرير العمالة العالمية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧" الذي أصدره مكتب العمل الدولي ولبحث السياسات التي قد تسهم في تحسين مشاريع العمالة على المستويين الوطني والدولي. وقد حضر الحلقة الدراسية أكثر من ٧٠ شخصا، وكان من بينهم أعضاء وفود وأكاديميون وموظفون من الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية. وكان من بين الموضوعات التي نوقشت الحواجز العالمية التي تعوق العمالة، وسياسات تشجيع زيادة العمالة، وتعزيز العمالة والمحافظة عليها عند مستويات مرتفعة، ووسائل تعويض "الخاسرين" بزيادة العمالة.

٤٣ - والاستنتاج الذي تم التوصل إليه في الحلقة الدراسية هو أن سياسات العمالة قد أصبحت واحدة من المسائل الرئيسية التي تثير قلق العالم، إذ أن البطالة والعمالة الناقصة قد زادتا زيادة كبيرة في أجزاء كثيرة من العالم. فأولا، أضرت زيادة البطالة والعمالة الناقصة بالتماسك الاجتماعي والاستقرار وتسببا، على نحو يتسم بالظلم، في تعرض العاطلين للحرمان الاقتصادي والنفسي، كما أنهما يمثلان تبديدا للموارد. وثانيا، كان واضحا أن تزايد القلق بشأن هذه المسألة داخل منظومة الأمم المتحدة قد تجلى في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وخاصة الالتزام ٣، وفي إعادة التأكيد على الأهمية الأساسية لهدف تحقيق العمالة الكاملة من جانب مؤتمر العمل الدولي الذي عقد في عام ١٩٩٦، وكذلك من جانب لجنة التنمية الاجتماعية التي اجتمعت في بداية عام ١٩٩٧.

٤٤ - وكانت هناك افتراضات مختلفة بشأن أسباب البطالة. وكان أحد أوجه القلق هو أن تزايد عولمة الاقتصاد العالمي سيزيد حالة البطالة سوءا، في حين أن أحد أوجه القلق الأخرى هو أن التغير التكنولوجي السريع سيؤدي إلى حدوث "نمو بدون وظائف" وسيقضي على كل أمل في تحقيق العمالة الكاملة. وقد اتفق جميع المتحدثين على أنه بالرغم من أن تلك المخاوف يمكن فهمها، بالنظر إلى أن ظروف العمالة في جميع أنحاء العالم تقريبا آخذة في التدهور وإلى قيام بعض الشركات بخفض حجم العمالة فيها بدرجة كبيرة وإلغاء الكثير من الوظائف، التي تتركز في حالات كثيرة في قطاعات ومجتمعات معينة، فإن تلك المخاوف مبالغ فيها بدرجة كبيرة.

٤٥ - وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي قد أصبح أكثر تكاملا من خلال التجارة والتدفقات المالية الأخرى، ويتيح للبلدان المشاركة فوائد متبادلة وفرصا متزايدة للتوسع الاقتصادي، فإنه تسبب في حدوث

اضطراب اجتماعي وتطلب تكيفات صعبة بالنسبة للسياسات. ومن بين أوجه القلق أن السياسات الاقتصادية تتأثر بشكل متزايد بمشاعر السوق المالي العالمي؛ وأن زيادة الانفتاح تنطوي أيضا على مزيد من الضعف أمام الصدمات في النظام الاقتصادي الدولي؛ وأن اشتداد المنافسة الاقتصادية الدولية وتزايد انتقال رأس المال قد أضعفا موقف اليد العاملة في المساومات وفرضا ضغطا لخفض مستوى معايير العمالة، كما أضعفا قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات اجتماعية موازية.

٤٦ - وكان الاستنتاج الهام للمتحدثين هو أنه على الرغم من تزايد العولمة فإن السياسات الوطنية لا تزال ذات أهمية كبيرة في تحديد مستويات العمالة ومعايير اليد العاملة. ويتعين أن تكون تلك السياسات أكثر حساسية لاعتبارات التنافس الدولي، دون أن يعني هذا أنه لم يعد هناك استقلال في وضع السياسة.

٤٧ - وسياسات إيجاد العمالة المنتجة وتقليل البطالة اختلفت في مجالها وشملت جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية. واتباع سياسات سليمة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار السياسي هما عاملان أساسيان في تشجيع الإدخار والاستثمار المحليين، وكذلك في جذب تدفقات رأس المال في البلدان النامية. والتعليم والتدريب لهما أهمية بالغة بالنسبة لزيادة الإنتاجية وتسهيل استفادة الناس في جميع البلدان من عمليات الإنتاج الجديدة والتغيرات التكنولوجية وتكيفهم معها. وكان من بين أولويات جميع البلدان والحكومات تقريبا تطوير البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية، ولا سيما مع التقدم السريع للمعرفة.

٤٨ - وهناك حاجة إلى تعاون دولي لضمان أن يكون الاقتصاد العالمي مستقرا ومنفتحا وقابلا للنمو بحيث يتيح للبلدان مجالا أوسع لإدارة الاقتصاد الكلي دون التسبب في تفاقم الاضطراب المالي الدولي. وإضافة إلى هذا فقد اقترح زيادة التعاون الدولي من أجل مواجهة الآثار الضارة التي تفرضها برامج التكيف على البلدان المتلقية.

جيم - التقييم العام لتنفيذ الالتزام ٣ لمؤتمر القمة المتعلق بزيادة العمالة المنتجة وتخفيض البطالة

٤٩ - تجلت في حالة العمالة العالمية منذ انعقاد مؤتمر القمة سمتان هما: أن حالة العمالة واتجاهاتها تختلف اختلافا كبيرا فيما بين البلدان؛ وأن اهتمام الحكومة وعامة الناس بالمسألة قد زاد زيادة كبيرة.

٥٠ - والمصادر الإحصائية هي، بالطبع، غير كافية لوضع تقييم شامل للتغيرات التي حدثت في مجال العمالة والبطالة والعمالة الناقصة منذ انعقاد مؤتمر القمة. ومنظمة العمل الدولية تقدر عدد العاطلين أو من يعملون عمالة ناقصة بما يقرب من بليون شخص، وهو عدد تصل نسبته بالتقريب إلى ٣٠ في المائة من إجمالي القوة العاملة في العالم[٦]. وفي الاتحاد الأوروبي كان عدد العمال المحتملين العاطلين في أيار/مايو ١٩٩٧ يزيد عن ١٨ مليون شخص بنسبة ١٠,٨ في المائة من القوة العاملة، كما أن اتجاه عدد العاطلين آخذ في الصعود منذ عام ١٩٩٥. وفي البلدان الصناعية الأخرى انخفض المعدل المتوسط للبطالة من ١١,٦ في

المائة في عام ١٩٩٥ إلى ما يقدر بنسبة ١١ في المائة في عام ١٩٩٧. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول يبلغ معدل البطالة الرسمي الذي جرى قياسه حوالي ١١ في المائة، وهو معدل آخذ في التزايد مع استمرار انخفاض الناتج. ومن المرجح أن يكون المعدل الفعلي أكبر من ذلك كثيرا - وهو ما قد يكون عليه الحال أيضا في العديد من البلدان النامية. وقد ذكر أن الوظائف تمثل المسألة الرئيسية في الانتخابات الكندية التي أجريت مؤخرا، مثلما كانت في الانتخابات الاسترالية الأخيرة، بل أن البطالة تمثل مصدرا للقلق في اليابان. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد شعور أكبر بما جرى إنجازه بالنسبة لخفض معدل البطالة إلى ٥ في المائة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن العمل على أساس عدم التفرغ، دون الحصول في الغالب على مميزات، والحاجة إلى القيام بعدة أعمال لكسب مورد للرزق، وعدد الوظائف التي يحصل من يقومون بها على أجور منخفضة، آخذة كلها في الزيادة. كذلك فإن عدد الأفراد الموجودين حاليا في السجون هو ١,٦ مليون شخص بما يمثل نسبة تزيد عن ١ في المائة من القوة العاملة.

٥١ - وفي مسح للرأي العام فيما يتعلق بالانتخابات في ثمانية بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية ذكر من شملهم المسح أن البطالة هي أخطر مشكلة يواجهها بلدهم[٧]. والبطالة، بل والعمالة الناقصة وهي أكثر انتشارا، هي سمة من سمات غالبية المدن في البلدان النامية. وانخفاض الإنتاجية والأعمال التي تدر دخلا منخفضا - أو العمالة الناقصة، هي السبب الرئيسي للفقر في البلدان النامية. والعمالة الكاملة ليست موجودة إلا في القليل من بلدان شرقي آسيا.

٥٢ - ولهذه الأسباب فإن اهتمام عامة الجمهور والأوساط السياسية بهذه المسألة آخذ في التزايد. واستنتاجات لجنة التنمية الاجتماعية التي اتفق عليها والواردة في الفقرة ٣٩ أعلاه هي مثال واضح على ذلك. ومن بين الأمثلة الأخرى البيان الذي أصدرته الدورة الثالثة والثمانون لمؤتمر العمل الدولي الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بشأن سياسة العمالة، وقرار مؤتمر قمة الثمانية الذي عقد في دينفر بعقد اجتماع وزاري خاص بشأن العمالة في أوائل عام ١٩٩٨ تحضيرا لمؤتمر قمة برمينغهام، والتفاوض بشأن معاهدة أمستردام كي تخلف معاهدة ماستريشت وتضمنها لفصل جديد عن العمالة، والاهتمام الذي أولي للمسألة في الاجتماع الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن متابعة مؤتمر القمة الذي عقد في سان باولو في نيسان/أبريل ١٩٩٧ (انظر الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه). وهذا الاهتمام المتزايد يؤدي إلى مبادرات إضافية تتعلق بالسياسة، وهي مبادرات تتيح إمكانية دمج زيادة العمالة بمزيد من التركيز في الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، بما يؤدي إلى زيادة سرعة خلق الوظائف. ومع ذلك فإن كبر حجم مشكلة البطالة والعمالة الناقصة يبين أنه ستكون هناك حاجة إلى الإبقاء على هذا التغيير في الأولويات لفترة طويلة كي يكون من الممكن أن يتحقق تأثير كبير عليها.

رابعا - التحضير للدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية

٥٣ - ستعقد الدورة السادسة والثلاثون للجنة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير ١٩٩٨، وسيكون موضوعها ذو الأولوية هو: تعزيز التكامل الاجتماعي وكفالة مشاركة الجميع، بمن فيهم الفئات والأشخاص المحرومون والضعفاء. وتحت هذا البند، ستركز اللجنة على المواضيع المحددة التالية: (أ) تعزيز التكامل الاجتماعي عن طريق تجاوب الحكومة، والمشاركة الكاملة في المجتمع، وعدم التمييز، والتسامح والمساواة، والعدالة الاجتماعية؛ (ب) تعزيز الحماية الاجتماعية، وتخفيف حدة الضعف، وتحسين فرص العمل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛ (ج) العنف والجريمة ومشكلة المخدرات غير المشروعة وإساءة استعمال المواد، باعتبارها من عوامل التفكك الاجتماعي.

٥٤ - وبغية مساعدة اللجنة في أعمالها، تعتزم الأمانة العامة عقد حلقتي عمل يُدعى إلى حضورهما خبراء مستقلون من جميع المناطق، وذلك بشأن المواضيع التالية: (أ) المشاركة والعدالة الاجتماعية؛ (ب) تخفيف حدة الضعف. وسوف تتاح للجنة ورقات المعلومات الأساسية التي تعمل الأمانة العامة على إعدادها، إلى جانب تقرير كل من حلقتي العمل. وسوف يتضمن تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى اللجنة اقتراحات وخيارات تتعلق بالسياسات تهدف إلى إعطاء مزيد من الزخم لتنفيذ التزامات كوبنهاغن وما يتصل بها من توصيات تتعلق بالسياسات واردة في برنامج العمل.

خامسا - عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٥٥ - أشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٢/٥١، إلى أنها قررت عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات.

٥٦ - وفيما يتعلق بالعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية، قررت الجمعية العامة أن تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية، بوصفها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أنيطت بها المسؤولية الأساسية عن متابعة مؤتمر القمة واستعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، بالعمل في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ من أجل التحضير للدورة الاستثنائية. كما قررت أن تنشأ لجنة تحضيرية جامعة تابعة للجمعية العامة في دورتها العادية الثانية والخمسين، وأن تعقد هذه اللجنة دورة تنظيمية في عام ١٩٩٨، وأن تبدأ أنشطتها الموضوعية في عام ١٩٩٩ على أساس المدخلات المقدمة من لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن تأخذ في الاعتبار أيضا المساهمات المقدمة من الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٧ - وتحقيقا لهذه الغاية، تعكف الأمانة العامة على وضع مقترحات للأعمال التحضيرية اللازمة والإجراءات الداعمة للعملية. ومن منظور يستشرف العام ٢٠٠٠، يبين الجدول الزمني التالي تفاصيل العملية التحضيرية التي تم الاتفاق عليها فعلا بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السنة/الشهر	الاجتماع	الإجراءات الواجب اتخاذها
١٩٩٧ (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر)	الجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون	إنشاء لجنة تحضيرية جامعة
١٩٩٨ (شباط/فبراير)	لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة السادسة والثلاثون	تقديم مقترحات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التكامل الاجتماعي
١٩٩٨ (بعد عقد الدورة التحضيرية للمجلس مباشرة)	دورة المجلس	النظر في موضوع التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لمؤتمرات قمم الأمم المتحدة الرئيسية
١٩٩٨ (تموز/يوليه)	الدورة الموضوعية للمجلس	استعراض مقترحات لجنة التكامل الاجتماعي
١٩٩٨ (يحدد الموعد فيما بعد)	اللجنة التحضيرية، الدورة التنظيمية	اتخاذ قرار بشأن مشروع جدول الأعمال، وتنظيم الأعمال والوثائق والمدخلات من منظومة الأمم المتحدة وغيرها
١٩٩٨ (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر)	الجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون	استعراض وتقييم التقدم المحرز؛ تقديم التوجيهات الإضافية
١٩٩٩ (شباط/فبراير - آذار/مارس)	لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة السابعة والثلاثون	تقديم مقترحات للمجلس بشأن توفير الخدمات الاجتماعية للجميع
		تقديم مدخلات إلى اللجنة التحضيرية بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة
١٩٩٩ (يحدد الموعد فيما بعد)	اللجنة التحضيرية، الدورة الموضوعية الأولى	تقديم مقترحات بشأن جدول أعمال الدورة الثانية؛ ووثائق إضافية
١٩٩٩ (تموز/يوليه)	الدورة الموضوعية للمجلس	الاستعراض العام لموضوع القضاء على الفقر من أجل المساهمة في أعمال الدورة الاستثنائية
١٩٩٩ (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر)	الجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون	التقييم وتقديم التوجيهات الإضافية
٢٠٠٠ (شباط/فبراير - آذار/مارس)	لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة الثامنة والثلاثون	تقديم مقترحات إلى اللجنة التحضيرية بشأن استعراض أعمال متابعة مؤتمر القمة

السنة/الشهر	الاجتماع	الإجراءات الواجب اتخاذها
٢٠٠٠ (يحدد الموعد فيما بعد)	اللجنة التحضيرية، الدورة الموضوعية الثانية	تقديم مقترحات بشأن الدورة الاستثنائية
٢٠٠٠ (يحدد الموعد فيما بعد)	الدورة الاستثنائية لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاجتماعية	

٥٨ - ومع مراعاة الجدول الزمني الوارد أعلاه، ترى الأمانة العامة اتخاذ الخطوات التحضيرية التالية:

(أ) عقد اجتماعات لأفرقة خبراء بهدف زيادة المدخلات الموضوعية التي تقدمها الأمانة العامة الى العملية التحضيرية والدورة الاستثنائية؛

(ب) تيسير تبادل الخبرات بين الحكومات في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة؛

(ج) تشجيع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وأوساط الأعمال التجارية والحكومات المحلية والإقليمية على عقد مناسبات خاصة لتقديم مدخلات الى العملية التحضيرية الحكومية الدولية؛

(د) قيام لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٩٨، بالنظر في إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية ينعقد أثناء الدورة، وذلك خلال دورتها السابعة والثلاثين التي ستعقد في عام ١٩٩٩ بغية إجراء استعراض واتخاذ قرار بشأن نوع المدخلات/المساهمات التي ستقدمها اللجنة إلى الدورتين الموضوعيتين للجنة التحضيرية في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

٥٩ - وأخيرا، سوف تنشأ آلية مخصصة مشتركة بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة لكفالة استيعاب المدخلات التي تقدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة والصناديق والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتنسيقها بصورة جيدة خلال كافة مراحل العملية التحضيرية.

الحواشي

(١) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٩ (E/1996/29) والمرجع نفسه، ١٩٩٧، الملحق رقم ٦ (E/1997/26).

(٤) المرجع نفسه، الملحق رقم ٦ (E/1997/26)، الفصل الأول، الفرع دال.

(٥) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفقرة ٢٩.

(٦) ILO, World Employment 1996/97: National Policies in a Global Context, Geneva, 1996.

(٧) ECLAC, Social Panorama of Latin America, Santiago, March, 1997, p.151.

مرفـــق

مبادرات الحكومات الوطنية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١ - قدمت مائة وعشر حكومات تقارير عن الإجراءات الوطنية المتخذة في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهي: الاتحاد الروسي، اثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، إيران (جمهورية الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوركينا فاصو، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تونس، جامايكا، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، العراق، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، كازاخستان، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، لختنشتاين، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن. وبينما وفرت بعض الحكومات معلومات عن تسمية مراكز للتنسيق فقط، وصفت حكومات أخرى الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، بالتفصيل.

٢ - وترد أدناه موجزات مختصرة للإجراءات المتخذة من ٤٠ بلدا.

الأرجنـــتين

٣ - عقب انعقاد مؤتمر القمة، عقدت حكومة الأرجنتين اجتماعا لمجموعة ريو (الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بنما، بوليفيا، بيرو، شيلي، فنزويلا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك) في أيار/مايو ١٩٩٥، اعتمد فيه إعلان بوينس أيرس بشأن متابعة مؤتمر القمة. وقامت الأرجنتين، بالاشتراك مع أعضاء المجموعة، بوضع برنامج إقليمي محدد للأنشطة المتعلقة بتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن. وشملت الإجراءات الأخرى المتخذة عقد حلقة دراسية تقنية للدول الأمريكية حول الفقر ومؤتمر معني بالقضاء على الفقر والتمييز. ولدى إيلاء اهتمام خاص لمسألة الفقر، جرى تنفيذ مجموعة واسعة النطاق من السياسات الاجتماعية، شملت مجالات مثل توفير الإسكان لعديمي السكن والأغذية للمحتاجين، والتنمية المجتمعية وضمان رفاه الأسر. وأنشئ، أيضا نظام بيانات لرصد الاتجاهات المتصلة بالقضاء على الفقر. وتشمل الجهود الأخرى تثقيف الجمهور في مجالي كيفية التصدي للفقر وتحويل النمو الاقتصادي إلى تقدم اجتماعي من خلال توفير فرص العمالة المنتجة.

بلجيـــكا

٤ - استغلت حكومة بلجيكا الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر في عام ١٩٩٦ لاستعراض الالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن ووضع مقترحات لتنفيذها. وأنشأت لجنة وطنية مؤلفة من ممثلي الحكومة الاتحادية والمجتمعات المحلية والمناطق، تقوم، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بوضع استراتيجية شاملة، بغية تعزيز الإدماج الاجتماعي لأضعف الفئات في المجتمع. وفي سياق السنة الدولية، كُلفت الحكومة بتجميع تقرير عن الفقر. وعقدت مؤتمرات مشتركة بين الوزارات للإدماج الاجتماعي، بمشاركة السلطات المحلية، على أساس نتائج التقرير. وأدت هذه المشاورات إلى اتخاذ الإجراءات التالية على الصعيد الإقليمي: (أ) اضطلعت الحكومة الفلمندية الإقليمية ببرامج للتنمية الحضرية. وعملت لجنة شاملة لعدة قطاعات للقضاء على الفقر، ومؤلفة من موظفي الخدمة المدنية وممثلي المنظمات غير الحكومية، كهيئة استشارية للحكومة الفلمندية وأعدت تقريرا سنويا عن التقدم المحرز؛ (ب) أنشأت حكومة والون الإقليمية وحدة للإدماج الاجتماعي في إدارتها، تتولى المسؤولية عن تنسيق الأنشطة المتصلة بالقضاء على الفقر؛ (ج) استهدفت منطقة بروكسل المناطق المحرومة من المدن لزيادة الفوائد التي تتلقاها من برنامجها الخاص بالقضاء على الفقر.

بلغـــاريا

٥ - وضعت حكومة بلغاريا استراتيجية ترمي إلى تنفيذ القرارات المتخذة في كوبنهاغن، وترد هذه الاستراتيجية في تقرير معنون "البرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية". ويتناول التقرير الإجراءات التي ستتخذ من خلال تهيئة الظروف المؤدية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر والحد منه، وتحسين نوعية الحياة، وتوسيع فرص العمالة المتزايدة، ورعاية الإدماج الاجتماعي لأضعف الفئات من السكان. ويدرج التقرير الوسائل المطلوبة من أجل تنفيذ الاستراتيجية بتقييم الموارد الوطنية، وفرص التعاون الدولي ودعم المنظمات غير الحكومية في ذلك المسعى.

بوركينا فاصو

٦ - أنشأت بوركينا فاصو لجنة وطنية للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بمتابعة مؤتمر القمة. ووضعت اللجنة برنامجا للأنشطة يتميز بالسمات الرئيسية التالية: (أ) تنسيق جميع الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني؛ (ب) تشجيع المشاريع المدرة للدخل، وبرامج الإسكان والتعليم والصحة وإشراك المرأة في عملية التنمية؛ (ج) وضع خطة للعمالة تراعي موارد وإمكانات القطاع غير الرسمي وضرورة توفير الدعم للمرأة التي تقوم بأنشطة لحسابها الخاص. والمجموعات المستهدفة من البرامج الخاصة هي الشباب المنقطع عن الدراسة، والخريجين والمرأة.

كنـــدا

٧ - في كندا، اتخذت السلطات الحكومية مبادرات على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات، بالتعاون مع دوائر رجال الأعمال والمجتمعات المحلية، لصوغ وتعزيز السياسات والبرامج الرامية إلى تخفيض عدد الذين يعيشون في فقر وتوفير شبكات الضمان الاجتماعي الفعالة. وركزت هذه الإجراءات الاهتمام

على ثلاثة عناصر أساسية هي التعليم والعمل والضمان الاجتماعي، وشملت تشريعات جديدة لتأمين العمالة؛ وتدابير لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض التي تضم أطفالا؛ وبرامج للشباب موجهة لتعزيز فرص العمل؛ وزيادة المرونة في المدفوعات المحولة إلى المقاطعات لدعم تطوير البرامج الاجتماعية المبتكرة. وعلى الصعيد الدولي، ساهمت كندا في وضع برامج المساعدة الإنمائية لدعم أنشطة التنمية المستدامة من أجل الحد من الفقر وتأمين عالم يتسم بمزيد من الانصاف والرخاء. وكندا ملتزمة أيضا بتوجيه ٢٥ في المائة من المساعدة الإنمائية المقدمة منها لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بضمانات إضافية تؤكد على التطور الديمقراطي، وتعزيز وضع المرأة والشباب وتشجيع فرص العمالة للمجموعات المستضعفة.

شـــيلي

٨ - بناء على اقتراح حكومة شيلي، أنشأت مجموعة ريو هيئة تنسيقية لمتابعة مؤتمر القمة، تضم رؤساء الهياكل الحكومية المسؤولة عن السياسات الاجتماعية. واجتمعت الهيئة لوضع استراتيجيات لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وعقدت شيلي أيضا مؤتمرا عن القضاء على الفقر والتمييز في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، في سياق السنة الدولية للقضاء على الفقر. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، تقدمت شيلي بمبادرات ملموسة موجهة نحو تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

الصيـــن

٩ - في سياق تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، تبنت حكومة الصين هدفا يتمثل في القضاء على الفقر قبل نهايـــة القـــرن. ويعد تشجيع التنمية الاجتماعية عنصرا هاما في الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٦-٢٠٠١) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ومخطط الأهداف الطويلة الأجل حتى عام ٢٠٠٠. وبموجب هذه التدابير، تتصدى الحكومة لجوانب توفير الغذاء والكساء للفقراء، وتوسيع فرص العمالة بإنشاء ٤٠ مليون وظيفة وزيادة توفر التعليم الأساسي. ووضعت الصين أيضا برنامجا للتنمية الاجتماعية الوطنية للفترة ١٩٩٦-٢٠١٠. وسميت لجنة التخطيط الحكومية كمركز تنسيق للمسائل المتصلة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة ووضعت اللجنة خططا محددة للأنشطة السنوية والأنشطة الطويلة الأجل.

كولومبيـــا

١٠ - تشمل الاستراتيجيات التي وضعتها حكومة كولومبيا في سياق متابعة مؤتمر القمة والتي تعتبر برامج هيكلية وتعويضية، سبعة عناصر: (أ) التعليم والثقافة وأوقات الفراغ؛ (ب) التغطية الشاملة للضمان الاجتماعي؛ (ج) تحسين إمكانية الحصول على الإسكان؛ (د) تمكين المرأة وتشجيع مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والسياسية؛ (هـ) تحسين حالة الأقليات العرقية؛ (و) تنمية التضامن الاقتصادي وتوفير الدعم لتنظيم المشاريع الصغيرة؛ (ز) التشديد على احترام حقوق الإنسان والأمن والسلامة في المناطق الحضرية.

١١ - وقد أعطت خطة التنمية الوطنية، المشار إليها بـ "القفزة الاجتماعية" El Salto Social أولوية عليا للقضاء على الفقر، وخلق العمالة المنتجة، والإدماج الاجتماعي وتوفير الاحتياجات الأساسية. وبدأت الحكومة أيضا في تنفيذ شبكة التضامن الاجتماعي وهي استراتيجية ترمي إلى تحسين الأحوال المعيشية لأفقر

وأضعف القطاعات من السكان وإلى الشروع في برامج اجتماعية كبيرة من خلال الجهود المشتركة للمؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وقد نفذت الاستراتيجية ما يزيد على ١٣ مشروعا خاصا، بما في ذلك خطط للعمالة الطارئة في المناطق الريفية والحضرية.

الدانمـــرك

١٢ - عقدت الحلقة الأولى من حلقات كوبنهاغن الدراسية للتقدم الاجتماعي، التي تنظمها الدانمرك، الحكومة المضيفة لمؤتمر القمة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وكان موضوعها "الشروط اللازمة للتقدم الاجتماعي: اقتصاد عالمي لصالح الجميع". ووزعت نسخة مسبقة من تقرير الحلقة الدراسية كوثيقة رسمية من وثائق لجنة التنميـــة الاجتماعية في دورتهـــا الخامسة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٧ (E/CN.5/1997/10). والتقرير الختامي وموجز النتائج متاحين الآن. وستعقد حلقة دراسية ثانية عنوانها "الشروط اللازمة للتقدم الاجتماعي: السعي إلى الأسواق وخلقها"، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. والمواضيع التي ستناقش هي: العقبات التي تواجه الوصول إلى الأسواق؛ وسياسات لخلق الأسواق الديمقراطية؛ ووضع حدود لدور السوق. ويجري تنظيم الحلقات الدراسية لمواصلة المناقشة الدولية التي بدأت في مؤتمر القمة ومحاولة توضيح العلاقات بين الاتجاهات والقرارات الاقتصادية والأحوال المعيشية للناس.

إكـــوادور

١٣ - لدى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وضعت حكومة إكوادور برنامج للتنمية الريفية يستهدف زيادة إنتاجية المزارعين، وتنويع المنتجات الزراعية وإيجاد فرص العمالة في المناطق الريفية المعرضة للفقر. وصُممت أيضا استراتيجية لدعم النمو الاقتصادي بين أكثر القطاعات تهميشا من سكان الريف من خلال إنشاء صندوق لتوفير إمكانية الحصول على الائتمانات الصغيرة. وتشمل مبادرات التنمية البشرية تطوير الخدمات الصحية الأولية، وتوفير فرص التعليم الأساسي وتحسين نوعية التعليم. واشتركت إكوادور، بصفتها عضوا في مجموعة ريو، في الأنشطة الجارية في منطقة أمريكا اللاتينية فيما يتصل بمتابعة مؤتمر القمة.

فنلنـــدا

١٤ - صُممت التدابير التي اتخذتها حكومة فنلندا بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، لا سيما مكافحة الفقر، وفقا لنظام الرعاية الاجتماعية القائم على مبدأ توفير إمكانية الوصول الكامل إلى الخدمات لجميع المواطنين، وفقا لاحتياجاتهم. ويشمل النظام ثلاثة أبعاد رئيسية: السياسات الاجتماعية والصحية، والتعليم والعمل. وخلال الجزء الأول من عام ١٩٩٦، درس فريق خبراء في وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة التطور الراهن للفقر والاستبعاد الاجتماعي في فنلندا، وقدم اقتراحات لمكافحتها. ووضعت فنلندا أيضا تدابير وبرامج للقضاء على الفقر بين المعوقين. وكان التعليم ومنع الاستبعاد الاجتماعي للشباب جانبا هاما من التدابير التي اتخذتها الحكومة عند تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وفي ميدان العمالة، شددت الحكومة على السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من البطالة الطويلة الأجل وتخفيف حدة الاستبعاد الاجتماعي. وتشمل

الإجراءات الملموسة المتخذة اضطلاع المناطق بصياغة برامج العمالة الإقليمية وزيادة الفرص أمام العاملين لحسابهم الخاص.

فرنسا

١٥ - في أعقاب مؤتمر القمة، قررت الحكومة الفرنسية الإبقاء على اللجنة التحضيرية الوطنية المنشأة في عام ١٩٩٣ لأغراض مؤتمر القمة، وغيرت اسمها إلى لجنة المتابعة الوطنية وأوكلت إليها مسؤوليات عن تنفيذ القرارات المتخذة في كوبنهاغن. وقامت اللجنة، المكونة من مسؤولين حكوميين، وشركاء اجتماعيين وممثلين للمنظمات غير الحكومية، بتنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة. وبدأت عملها بعقد اجتماع في شباط/فبراير ١٩٩٦ لتحديد المسائل ذات الأولوية. ونفذت اللجنة أيضا حملة وطنية للتوعية بشأن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وأعدت مذكرة بشأن عملية العولمة والمسائل الاجتماعية ذات الصلة لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في مؤتمر القمة الذي عقدته في مدينة ليون، فرنسا، في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، استعرضت اللجنة الإجراءات التي نفذت على الصعيد المحلي، وقيمت عمل اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، وناقشت المسائل المتعلقة بإعداد كتاب أخضر بشأن التماسك الاجتماعي وأعدت تقريرا عن عملها عرضته على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٧.

غابون

١٦ - أعدت حكومة غابون تقريرا شاملا بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ نتائج القمة. وحدد التقرير سبعة مجالات للأنشطة بهدف التركيز عليها، وهي: (أ) الأمن الغذائي، الذي يجب أن يتحقق من خلال تقديم المساعدة المالية؛ (ب) بناء وتعزيز الهياكل الاجتماعية التي من شأنها أن تدعم الأنشطة الرامية إلى مكافحة الفقر؛ (ج) مشروع لبناء ١ ٠٠٠ مسكن، شُرع في تنفيذه بمساعدة الصندوق الأفريقي للإسكان؛ (د) تنفيذ مشاريع الهدف منها بناء الهياكل الأساسية للتعليم والتدريب بدعم من مصرف التنمية الأفريقي وفيالق السلم الأمريكية؛ (هـ) مكافحة البطالة، وإنشاء المكتب الوطني للعمالة لتبسيط البيانات والمعلومات والفرص المتعلقة بالعمالة وإدارتها لغرض تشغيل الباحثين عن العمل؛ (و) برامج للرعاية الصحية والاجتماعية حدد لها الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق التغطية الشاملة للسكان؛ (ز) النهوض بالمرأة، ولتحقيق ذلك، تقوم الحكومة بإعداد قانون جديد يهدف إلى تعزيز التدابير التي تحمي حقوق الأم والطفل ودعم إنشاء منظمات للمرأة.

غانا

١٧ - أنشأت غانا لجنة وطنية للتخطيط الإنمائي مكلفة بتنفيذ ورصد السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية الحكومية لضمان أن النمو والتنمية الاقتصاديين الواسعي النطاق والمطردين يلبيان طموحات جميع أفراد المجتمع. وكان يجري ترجمة وثيقة تتناول السياسة الإنمائية الشاملة عنوانها "رؤية غانا ٢٠/٢٠: الخطوة الأولى" إلى برنامج عمل وطني أو وثيقة مرجعية لتعريف المجتمع بأسره بالظروف الملائمة لتنفيذ الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية في البلد. وجرى التأكيد على آليات التنسيق الوطني، وبناء القدرات وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية لضمان التنفيذ الفعال.

ألمانيا

١٨ - بالإضافة الى نظام الضمان الاجتماعي المتطور لتقديم المساعدة الى الفئات الأضعف من السكان، سنَّت الحكومة الاتحادية لألمانيا مؤخرا إصلاحا لقانون المساعدة الاجتماعية يتمشى مضمونه والالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن. ويهدف القانون الجديد الى توفير دعم أقوى للحوافز المتاحة للمتلقين للمساعدة الاجتماعية بهدف مساعدتهم على العثور على عمل من خلال تطوير المهارات المهنية. وأطلعت أيضا الحكومة البرلمان والجمهور على آخر التطورات في ميدان التنمية الاجتماعية عن طريق نشر مجموعة من التقارير عن مجموعات محددة والظروف الخاصة التي يعيشون فيها . وتم إجراء دراسات واستقصاءات وعقد مؤتمرات متخصصة بشأن مواضيع مثل تكاليف المعيشة فيما يتعلق بالأطفال، والسكن للأسر المعيشية المنخفضة الدخل، والمديونية وخدمات تقديم المشورة فيما يتعلق بالديون، ومساعدة العاطلين في العثور على عمل والنهج الجديدة في مجال رعاية كبار السن. ووضعت ألمانيا أيضا مشاريع يستفيد منها فئات السكان الأكثر فقرا. ويركز التعاون الإنمائي الألماني أساسا على الجهود الرامية الى مكافحة الفقر؛ وحماية البيئة والموارد ؛ والتعليم والتدريب؛ مستندة في ذلك الى المبدأين الأساسيين، مبدأي المشاركة والاعتماد على الذات.

الهند

١٩ - تم إدماج المبادرات التي اتخذتها الحكومة الهندية بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن في الأنشطة المصممة في إطار الخطة الوطنية الثامنة. وفيما يلي أهداف هذه المبادرات: (أ) توليد العمالة الكافية لتحقيق العمالة الكاملة بحلول نهاية القرن العشرين؛ (ب) الحد من النمو السكاني من خلال التعاون الفعلي للسكان مدعوما بخطة فعالة لتقديم الحوافز وإزالة العوائق؛ (ج) توفير التعليم الابتدائي للجميع والقضاء الكامل على الأمية في أوساط السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة؛ (د) توفير مرافق مياه الشرب النقية والرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك التحصين، والوصول الى جميع القرى وإلى السكان كافة، والقضاء الكامل على الاقتيات من القمامة؛ (هـ) تنمية الزراعة وتنويعها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية وتوليد فائض للتصدير؛ (و) تعزيز الهياكل الأساسية (الطاقة، والنقل، والاتصالات، والري) بهدف دعم عملية النمو المستدام.

أيرلندا

٢٠ - في أعقاب مؤتمر القمة المعقود في آذار/ مارس ١٩٩٥، أنشأت حكومة أيرلندا لجنة حكومية دولية رفيعة المستوى معنية بالسياسة للإشراف على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر بهدف معالجة المسائل المتعلقة بالفقر والاستبعاد الاجتماعي. وتتكون اللجنة من مسؤولين كبار من جميع الإدارات الحكومية والوكالات الوطنية المعنية، ويرأسها رئيس الوزراء. وأعدت اللجنة بيانا وضحت فيه طبيعة الفقر والاستبعاد الاجتماعي في أيرلندا وتفشيهما، ونشرته، وطلبت مساهمات من المنظمات التطوعية والمجتمعية، والشركاء الاجتماعيين وسائر الهيئات والأفراد المهتمين. وتلقت اللجنة ما يزيد على ثلاثمائة مساهمة وقيمتها ونشرتها. وعقدت حلقات دراسية إقليمية لمناقشة تلك المساهمات في أماكن مختلفة من البلد. ومن خلال المساهمات التي تلقتها اللجنة ووضع بيان مكافحة الفقر، وتم تحديد خمسة مواضيع رئيسية شملت:

(أ) الحرمان من التعليم؛ (ب) البطالة لا سيما البطالة الطويلة الأجل؛ (ج) كفاية الدخل؛ (د) المجتمعات الحضرية المحرومة، التي يتركز فيها الفقر؛ (هـ) الفقر في المناطق الريفية. وتم إنشاء خمسة أفرقة عاملة لمعالجة المواضيع المحددة، بالتركز على أدوات السياسة والآليات المؤسسية.

٢١ - ونشرت حكومة أيرلندا مؤخرا استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر "تقاسم منافع التقدم"، تمثل مبادرة فريدة في تطور السياسة في أيرلندا إذ أن هذه أول مرة تقوم فيها حكومة أيرلندية بصياغة خطة استراتيجية لمعالجة مسألة الاستبعاد الاجتماعي في مجتمعها. والأولوية القصوى في هذه الاستراتيجية هي خفض نسبة الفقراء من سكان أيرلندا الذين صنفوا بأنهم يعيشون في حالة فقر دائم والتي تتراوح بين ٩ و ١٥ في المائة إلى ما دون ٥ و ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧.

جمهورية إيران الإسلامية

٢٢ - يجري إعادة توجيه الاستراتيجيات الإنمائية وخطط السياسة والبرامج في جمهورية إيران الإسلامية نحو نهج إنمائي بشري محوره السكان. وتم تخصيص جزء كبير من إجمالي النفقات الحكومية للتنمية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر، بهدف بلوغ نسبة ٤٨ في المائة بحلول عام ١٩٩٧، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تم اعتماد "المشروع الوطني للقضاء على الفقر" وأهدافه الرئيسية هي تحديد الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها السكان، وتهيئة الأسس والفرص الملائمة لتحقيق العمالة الكاملة لكل من الرجل والمرأة، ومعالجة شواغل المجموعات المستضعفة، لا سيما المعوقون وكبار السن. واتخذت الحكومة خطوات لتحسين الظروف الاقتصادية للسكان في المجموعات ذات الدخل المنخفض بفرضها برامج للدعم الزراعي من خلال توفير المدخلات المدعومة وضمان حد أدنى لأسعار المنتجات، وأجور دنيا معدلة حسب التضخم لعمال الصناعة، وأسعار مخفضة للمرافق الحكومية لذوي مستويات الاستهلاك المنخفضة، والإسكان المدعوم.

إسرائيل

٢٣ - إن إسرائيل ملتزمة بتحقيق أهداف مؤتمر القمة، وقد اتخذت مؤخرا عددا من الخطوات لتنفيذ مبادرات وطنية تتمشى ومضمون التوصيات الواردة في إعلان وبرناج عمل كوبنهاغن. وما فتئت توجه جهودها نحو تحقيق النمو الاقتصادي المطرد من خلال تعزيز عملية السلام، والاستثمار في التكنولوجيا، وتوسيع نطاق استثمار رؤوس الأموال وفرص العمل. وحددت حكومة إسرائيل تدابير محددة في مجال الرعاية الاجتماعية للمجموعات الاجتماعية المستضعفة. وتشمل هذه التدابير: (أ) زيادة النفقات المتعلقة بالمحافظة على الدخل، والخدمات الاجتماعية؛ (ب) توفير خدمات صحية أفضل؛ (ج) تعزيز فرص التعليم؛ (د) تحسين إمكانية الحصول على السكن. وتشمل خطة الرعاية الاجتماعية تخصيص الموارد لرعاية الأطفال المعرضين للخطر، ومقاومة العنف العائلي، وتوسيع نطاق الخدمات وتحسين نوعية الحياة لكبار السن.

جامايكا

٢٤ - أكدت جامايكا، في أنشطتها الرامية إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، على القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، وضعت برنامجا وطنيا للقضاء على الفقر، يشمل العناصر التالية: استراتيجية طويلة

الأجل لتحسين التعليم وفرص التدريب؛ نظاما سليما للرعاية الاجتماعية؛ وتدابير ذات أهداف جغرافية محددة تشمل أنشطة متعددة الأوجه لتخفيف حدة الفقر في أوساط المجتمعات المحرومة. وكان البرنامج نتيجة مؤتمر وطني معني بالفقر عقد في أيار/ مايو ١٩٩٥، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأجرى معهد التخطيط في جامايكا استعراضا موسعا لمشاكل الفقر والبطالة ومستوى خطورتها. وشُرع في تنفيذ ستين برنامجا للقضاء على الفقر، تركز على تنمية الموارد البشرية من خلال الاستثمار وإصلاح السياسات الاجتماعة. واتخذت الحكومة مبادرات أخرى في مجالات مثل التنمية البشرية، وأشركت جهات فاعلة من المجتمع المدني في سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية، موسعة نطاق قطاع المؤسسات الصغيرة وإنشاء صندوق للاستثمار الاجتماعي بمساعدة البنك الدولي. وشجعت مشاركة المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، وأصلحت سوق العمل لتوفير المزيد من فرص العمل.

ملاوي

٢٥ - تضمنت الإجراءات التي اتخذتها حكومة ملاوي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة تعديل دستورها من أجل تهيئة بيئة مواتية وتمكينية تفضي الى وضع وتنفيذ سياسة وبرامج التنمية الاجتماعية. كما وافقت الحكومة على إطار سياسي يتعلق ببرنامج تخفيف حدة الفقر وحدد التعليم المجاني كهدف طويل الأجل نحو تحقيق القضاء على الفقر. كما حددت كأولوية عملية إدماج المجموعات المهمشة في المجتمع، وخاصة الفتيات والنساء. ويجري الاضطلاع ببرنامج استثمار اجتماعي إرشادي (يعرف بصندوق ملاوي للعمل الاجتماعي) بغية تطوير البنية الأساسية على مستوى القواعد العريضة. وفضلا عن ذلك، فإنه تم وضع خطط تسليف مختلفة من أجل توفير رأس المال للفقراء الذين يرغبون في إيجاد فرص عمل لأنفسهم.

المكسيك

٢٦ - تنفيذا للالتزامات التي اتخذها مؤتمر القمة، وضعت حكومة المكسيك استراتيجية وطنية للتخفيف من حدة آفة الفقر. وترتكز الاستراتيجية المعدة بمساهمات ممثلي مختلف قطاعات المجتمع على خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، وتتضمن عنصرا اجتماعيا هاما. أما العناصر الرئيسية للخطة فهي: (أ) توفير فرص متكافئة لجميع المواطنين فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية؛ (ب) تحسين مستويات المعيشة والرفاه للسكان؛ (ج) إعطاء الأولوية لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

منغوليا

٢٧ - إن اللجنة الوطنية التي أنشئت، في منغوليا، للتحضير لمؤتمر القمة قد كلفت بضمان تنسيق أنشطة متابعة مؤتمر القمة على نطاق الدولة كلها. وقبل ذلك، كانت الحكومة قد اعتمدت برنامجا للتخفيف من حدة الفقر، وأجريت دراسة عن الأحوال الاجتماعية في البلد. واستنادا الى تلك الدراسة، وضعت منغوليا برنامجا للقضاء على الفقر يهدف الى تخفيض نسبة الفقر في البلاد من ٢٦ في المائة الى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. وفي الوقت الذي تجري فيه عملية تنفيذ غالبية أنشطة البرنامج على الصعيد المحلي، تم إنشاء لجنة للتخفيف من حدة الفقر مهمتها تنسيق البرنامج على الصعيد الوطني.

هولندا

٢٨ - نشطت حكومة هولندا في تطبيق إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن واشتركت مع حكومة النرويج في رعاية مؤتمر أوسلو ٢٠/٢٠، المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وخلال انعقاد الأونكتاد التاسع في ميدراند، جنوب أفريقيا، جرى التوقيع على اتفاق تساهم هولندا بموجبه بمليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في صندوق استئماني لدعم البرامج الموضوعة في أقل البلدان نموا. كما دأبت هولندا على تقديم الدعم الى برنامج تقييم الفقر الذي ينفذه البنك الدولي. وفي إطار متابعة مؤتمر القمة، قامت منظمات غير حكومية بأنشطة مكملة للأعمال الحكومية، من ضمنها المنشورات، والمؤتمرات الوطنية والإقليمية والمحلية. ولقد نشرت المنظمات غير الحكومية في نيسان/أبريل ١٩٩٦، وثيقة بعنوان "مرآة اجتماعية" عن السياسة الاجتماعية للحكومة ستتخذ كأساس لمناقشات أخرى. ولقد زودت الحكومة أيضا المنظمات غير الحكومية بالدعم المالي اللازم لتنفيذ أنشطتها المتصلة بمتابعة مؤتمر القمة.

نيوزيلندا

٢٩ - أدخلت حكومة نيوزيلندا العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تتمشى مع التزامات كوبنهاغن، وخلال العامين المنصرمين، اعتمدت الحكومة، بناء على توصية من فرقة العمل، سياسات لتحسين فرص العمل، مع التركيز على الشباب العاطلين عن العمل وكذلك على العاطلين عن العمل لفترات طويلة. كما شرعت نيوزيلندا في مجموعة شاملة من برامج دعم الإيرادات المستهدفة مع البرامج المكملة التي تلبي احتياجات الفرد والأسرة. وأعلنت الحكومة مؤخرا عن مجموعة تخفيضات في الضريبة، وإجراءات لمساعدة الأسرة ستزيد من الإيرادات الصافية لجميع الأسر ذات الدخل المنخفض والتي تعول الأطفال.

النرويج

٣٠ - اعتبرت حكومة النرويج، منذ عهد بعيد، التزامها المتعلق بالتخفيف من حدة الفقر والمعاناة في البلدان النامية كواجب أخلاقي وكجزء لا يتجزأ من مساعدتها الإنمائية. وفي ربيع عام ١٩٩٦، قدمت الحكومة الى البرلمان كتابا أبيض تضمن استعراضا للتدابير والمبادئ الأساسية للحد من الفقر الواردة في البرنامج النرويجي للمساعدة الإنمائية. وفي إطار أعمال متابعة مؤتمر القمة، استضافت النرويج اجتماعا يتعلق بمبادرة ٢٠/٢٠ عقد في أوسلو في نيسان/أبريل ١٩٩٦ حيث اعتمد التوافق في الآراء المتوصل إليه في أوسلو بشأن مبادرة ٢٠/٢٠. ولقد مثل الالتزام بهدف إمكانية وصول الجميع الى الخدمات الاجتماعية الأساسية وجها محوريا من أوجه التوافق في الآراء.

باكستان

٣١ - قبل انعقاد مؤتمر القمة، نفذت باكستان وبدعم مالي خارجي، برنامج العمل الاجتماعي الأول، بهدف التصدي لاحتياجات التعليم الابتدائي، والرعاية الصحية الأساسية، وتنظيم الأسرة وتزويد المناطق الريفية بإمدادات المياه. ومنذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، هيأت باكستان بيئة مواتية لتحقيق هدف توفير العمالة الكاملة والقضاء على الفقر، وتحدت الآثار السلبية المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية في

البرامج الاجتماعية. وفضلا عن ذلك، فإن عددا من التدابير قد اتخذت لتوفير الإغاثة لمجموعات المجتمع المحدودة والمهمشة. وتعتبر هذه خطوات إضافية بالنسبة لتنفيذ المشروع الثاني لبرنامج العمل الاجتماعي، والذي استهدف تحديد تلك المجموعات. وتضمنت التدابير الملموسة لبرنامج دعم المناطق الريفية عن طريق المنظمات غير الحكومية، إقامة مراكز تدريب مهني وفني، وإنشاء طرق تربط المزارع بالأسواق وكهربة القرى وتقديم المساعدة المالية والفنية الى المنظمات غير الحكومية في إطار برنامج مشاركة إنمائي، ومنح القروض الى العاطلين عن العمل من أجل إنشاء أعمال تجارية خاصة بهم، وتقديم المساعدة الفنية والمالية للمشاريع الصغيرة، وإنشاء صندوق باكستان للتخفيف من حدة الفقر.

بيرو

٣٢ - ركزت حكومة بيرو، تطبيقا لنتائج مؤتمر القمة، على تحسين نوعية الحياة للسكان، حيث استهدفت إيجاد العمالة، والقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لأكثر الفئات المستضعفة من السكان. وتم زيادة الجزء المخصص من الميزانية الوطنية لمشاريع وبرامج إنمائية من ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٥ الى ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٦. كما حققت الحكومة نجاحات اقتصادية كبيرة في الحد من ارتفاع التضخم، وفي زيادة النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر والعوز. ووضعت بيرو استراتيجية لتخفيض الفقر المدقع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، مما سيدع أقل من ١٠ في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع.

الفلبين

٣٣ - أنشأت حكومة الفلبين لجنة مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المتعددة القطاعات من أجل تنسيق أنشطتها المتصلة بمتابعة مؤتمر القمة والمؤتمرات الدولية الأخرى للأمم المتحدة. وتتضمن مجالات المسؤولية الرئيسية للجنة ما يلي: (أ) ضمان التنفيذ الكامل لتوصيات مؤتمر القمة، (ب) تقديم تقارير مرحلية منتظمة الى لجنة التنمية الاجتماعية، والى الرئيس، والبرلمان، والأمم المتحدة، (ج) تعبئة مختلف جهود الكيانات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الشعبية، وقطاعات أخرى من المجتمع المدني للعمل معا على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، (د) إعداد آلية رقابة لمتابعة مؤتمر القمة، (هـ) تعزيز حملة التوعية الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

٣٤ - وتضمنت خطة الإصلاح الاجتماعي في الفلبين جدول أعمال من ثلاث نقاط: إمكانية الوصول الى خدمات أساسية ذات نوعية جيدة، والى موارد مثمرة وإصلاح الموجودات، وبناء المؤسسات والمشاركة في الحكم. وفيما يتعلق بتوسيع نطاق العمالة، فإن حكومة الفلبين قد باشرت وضع برنامج لاستراتيجية عمالة شاملة يركز على إيجاد العمالة، وتعزيز الرعاية الاجتماعية للعاملين وتنمية الموارد البشرية مع التركيز على توفير المهارات اللازمة لعمالة منتجة.

بولندا

٣٥ - وضعت بولندا استراتيجية متعددة الأبعاد وبرامج اجتماعية واقتصادية تتوافق مع التوصيات المنبثقة عن مؤتمر القمة. وتمر خطتها الاجتماعية الحالية للضمان الاجتماعي بفترة من الإصلاحات المحكمة، ويجري وضع نظام الضمان المتعلق بالبطالة، مع التأكيد على تعزيز النشاط الاقتصادي للعاطلين عن العمل في المدن الصغيرة والمناطق الريفية، فضلا عن المعوقين.

جمهورية كوريا

٣٦ - تحقيقا للأهداف التي أعلنها مؤتمر القمة، وضعت حكومة جمهورية كوريا إطارا للرعاية الاجتماعية على الصعيد الوطني في القرن الحادي والعشرين، من أجل بلوغ مستوى أعلى من المعيشة، والتوسع في الخدمات الاجتماعية، وخدمات الرعاية الاجتماعية وتحسين نظام الضمان الاجتماعي. وعلى الصعيد الدولي، أكدت جمهورية كوريا تعهدها بأن تدعم بهمة الجهود الرامية الى تنفيذ التزامات مؤتمر القمة. وأوضحت أن الهدف المرجو لا يكمن في مدى توسيع نطاق مساعدتها الإنمائية الرسمية فحسب، بل في توفير التدريب الفني أيضا لأكثر من ٠٠٠ ٣٠ شخص في البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٠.

رومانيا

٣٧ - قدم مؤتمر القمة مبررا لاستعراض وتطوير الاستراتيجية والقوانين الاجتماعية القائمة في رومانيا. فقد عززت الحكومة الإجراءات المكرسة لتحسين مستويات المعيشة وتعزيز التكامل الاجتماعي. وبين هذه الإجراءات مشروع لتطوير الخدمات الاجتماعية؛ وبرنامج رائد للقضاء على الفقر؛ وتدابير لتحسين حماية الأطفال؛ ومعونات لكبار السن والعجزة والأسر التي بدون دخل أو المنخفضة الدخل؛ وتدريب الشباب وتمكينهم من الحصول على عمل؛ ومنح القروض لإنشاء أعمال تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم. ومن الأهداف الرئيسية لبرنامج الحكومة الرومانية لحماية السكان من التكاليف الاجتماعية المترتبة على الانتقال إلى الاقتصاد السوقي.

الاتحاد الروسي

٣٨ - لمتابعة الالتزامات التي قطعها الاتحاد الروسي على نفسه في مؤتمر القمة، أنشأ المجلس المعني بمسائل التنمية الاجتماعية. وأهداف هذا المجلس هي إعداد وتنفيذ أنشطة معدة لتنفيذ المقررات المعتمدة في كوبنهاجن، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتوسيع العمالة المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، وتقديم الدعم للأشخاص الذين يعيشون ظروفا اجتماعية سيئة.

السويد

٣٩ - عينت حكومة السويد وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية مركزا تنسيقيا لمتابعة مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية. فبدأت هذه الوزارة في مشروع رعاية يهدف إلى إجراء نقاش متعمق لمستقبل نظام الرعاية الاجتماعية السويدي وتحليله وتطويره، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجامعات، ومعاهد الأبحاث، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات الحكومية المحلية والمركزية. وثمة مشروع جديد آخر هو فرقة العمل الحكومية

المعنية بالتكامل الاجتماعي، التي تركز على المشاكل الاجتماعية في أكبر ثلاث مدن في السويد، لتحليل العوامل الكامنة وراء الاستبعاد الاجتماعي والفقر. وفي أيار/مايو ١٩٩٦، نظمت وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية مؤتمرا موضوعه: "مجتمع للجميع: منتدى للتكامل والتنمية الاجتماعيين". وحضر المؤتمر ممثلون عن البرلمان، ومسؤولون حكوميون، وجميع السلطات المحلية المعنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقد ركز المؤتمر على فرص العمل، وتوفير الإسكان الكافي للجميع، ورعاية الأطفال في سنيهم الأولى. والهدف الشامل للتعاون الإنمائي السويدي هو رفع مستوى معيشة الناس في الدول الفقيرة. وبغية تعزيز التركيز على الفقر، تزمع الحكومة تركيز التعاون الإنمائي على عدد محدود من البلدان وتعزيز التوجيه الأطول أجلا، وكذلك إيلاء قدر أكبر من التأكيد لمسائل المساواة.

سويسرا

٤٠ - اضطلعت حكومة سويسرا في سياق السنة الدولية للقضاء على الفقر بعدد من الأنشطة المتصلة بمتابعة مؤتمر القمة. ففي شباط/فبراير ١٩٩٦، بدأ وزيرا الداخلية والخارجية السنة الدولية بقدر كبير من الدعاية؛ أعقبها مناقشة للحدث. وقد جمع هذا الحدث بين الوزيرين، والمسؤولين الحكوميين، ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان القضاء على الفقر في سويسرا وفي البلدان النامية. وأعلن وزير الداخلية في هذه المناسبة عن إنشاء صندوق رأسماله ٠٠٠ ٣٠٠ فرنك سويسري لدعم المشاريع الرامية إلى مكافحة الفقر في سويسرا. وبناء على طلب مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية في المقاطعات السويسرية، عُقد اجتماع في مدينة برن في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. ووفر هذا الاجتماع منتدى مناقشة للزعماء السياسيين وأعضاء البرلمان وموظفي الخدمة المدنية وممثلي المنظمات الخيرية. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع هو استعراض استراتيجيات ووسائل تحسين التعاون بين المنظمات العامة والخاصة العاملة في مجال القضاء على الفقر. كما اتخذت سويسرا خطوات أخرى بشأن تنسيق الإجراءات المتصلة بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاجن على الصعيد الدولي.

تايلند

٤١ - عينت حكومة تايلند مكتب المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مركزا لتنسيق تنفيذ متابعة أعمال مؤتمر القمة ورصدها. وخطة السنوات الخمس الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تايلند (١٩٩٧ - ٢٠٠١) تنسجم مع أهداف مؤتمر القمة. فقد رسمت الخطة ثلاثة استراتيجيات: تعزيز الاقتصاد الوطني عن طريق تعزيز التوزيع المنصف للدخل؛ وتعزيز التكامل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية؛ وتحسين بناء القدرات من خلال تطوير الإدارة الوطنية. كما تولي الخطة الاعتبار للالتزام رقم ٢ من التزامات مؤتمر القمة، الذي يهدف إلى تخفيض عدد الفقراء إلى ما دون نسبة ١٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٠.

أوكرانيا

٤٢ - وضعت أوكرانيا وثيقة ترسم السياسات بشأن الأولويات الأساسية للسلطات العامة في مجال تنفيذ الوثائق الختامية لمؤتمر القمة. وتنص هذه الوثيقة على اتخاذ تدابير على نطاق البلد ترمي إلى تعزيز برامج

التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وحفز الإنتاج في المصانع؛ وتحسين تدفق القروض؛ وتكثيف الاستثمارات؛ والتعجيل بعملية الإصلاح الزراعي. كما تضطلع الحكومة بعدة برامج اجتماعية من أجل النهوض بالمرأة والأسرة، وحماية الأمهات والأطفال، وتنظيم الأسرة، ومن أجل المعوقين. وقد أنشأت الحكومة، في سياق السنة الدولية للقضاء على الفقر، نظاما لرصد الفقر وجمع واستعراض البيانات والمعلومات المتصلة بأسبابه الجذرية ومختلف الأشكال التي يظهر بها، وطورت هذا النظام.

جمهورية تنزانيا المتحدة

٤٣ - وضعت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في عام ١٩٩٦ سياسة وطنية بشأن الفقر كأداة سياسة رئيسية لمتابعة مؤتمر القمة. وفي هذا السياق، أعدت مذكرة استراتيجية قطرية بشأن القضاء على الفقر، حددت الأولويات والتحديات واقترحت التدابير العملية لمكافحة الفقر. كما عقدت الحكومة حلقات عمل، وحلقات دراسية، واجتماعات على نطاق البلد ضمت قطاعا عريضا من الأفراد والمؤسسات من الأوساط الأكاديمية، وممثلين عن البلدان المانحة، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وكنشاط جار، أعدت الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي مذكرة اقتصادية قطرية بشأن القضاء على الفقر. كما أنشأت شعبة القضاء على الفقر تحت إشراف مكتب نائب رئيس الجمهورية، الذي من مسؤولياته الرئيسية تنسيق أعمال أصحاب المصلحة المختلفين المعنيين بالقضاء على الفقر في البلد.

الولايات المتحدة الأمريكية

٤٤ - لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجا شاملا ذا أبعاد وطنية ودولية. وتعالج العناصر التالية في معظمها التدابير الدولية: (أ) حصول ٨٠ في المائة من الأطفال الذين هم في سن المدرسة الابتدائية على التعليم الأساسي وإنجازهم مرحلة التعليم الابتدائي؛ (ب) وألا يقل العمر المتوقع عن ٦٠ عاما في أي بلد (العمر المتوقع في الولايات المتحدة هو ٧٦ عاما)؛ (ج) وتخفيض نسبة الوفيات بين الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر؛ (د) وتخفيض الوفيات بين الأمهات؛ (هـ) وتحقيق الأمن الغذائي عن طريق ضمان إمدادات غذائية آمنة وكافية غذائيا وحصول الجميع على الغذاء الكافي؛ (و) وتوفير الرعاية الصحية الأساسية للجميع؛ (ز) وإمكانية وصول جميع الناس الذين هم في سن مناسبة الى الصحة الإنجابية من خلال نظام الرعاية الصحية الأساسية؛ (ح) واستئصال الأمراض الرئيسية التي تشكل مشاكل صحية عالمية أو القضاء عليها أو مكافحتها؛ (ط) وتخفيض نسبة الأمية بين الراشدين؛ (ي) والحصول على ماء الشرب النقي بكميات كافية وتوفير المرافق الصحية المناسبة للجميع؛ (ك) وتحسين توفر المأوي الكافي للجميع بتكاليف محتملة. وعلى الصعيد الوطني، بذلت الحكومة جهودا لدعم التنمية الاجتماعية، بما في ذلك زيادة الحد الأدنى للأجور، وإصلاح سياسات التأمين الصحي، وخفض العجز القومي، وتقديم حسم في الضرائب للأسر العاملة التي تعيل أطفالا.

فنزويلا

٤٥ - اعتمدت حكومة فنزويلا سلسلة من التدابير تتمشى والالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة. فقد أعدت استراتيجية إنمائية جديدة لتوليد الإنتاجية الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي. والعنصر الرئيسي في

هذه الاستراتيجية هو تعزيز القدرات التنظيمية بين السكان لحفز وضع برامج في المجتمعات المحليـــة. وما برحت فنزويلا تعمل مع البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية على تحديد طرق جديدة مبتكرة لمكافحة الفقر. ويتضمن التزامها بالقضاء على الفقر ثلاثة مجالات رئيسية، هي: نظام خدمات يستهدف الأسر المنخفضة الدخل عن طريق تقديم المعونات المباشرة والمعونات من أجل التعليم ومن أجل رعاية كبار السن؛ وتنقيح التشريعات الحالية لضمان وصول الجميع إلى سوق العمالة؛ ووضع برامج تدريبية موجهة إلى الأنشطة غير التقليدية.

- - - - -